



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، إيطاليا، 15-20 أكتوبر/تشرين الأول 2012

مذكرة إعلامية عن رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي

إن اللجنة :

- (1) تقر الوثيقة CFS:2012/39/11 المعنونة "رصد التقدم المحرز باتجاه تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين"؛
- (2) توافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة فيما يتعلق بمواصلة تطوير وتوضيح عمل الرصد التي تضطلع بها اللجنة، وخاصة:
 - أن تكون توصيات اللجنة قابلة للتنفيذ وتستهدف أصحاب مصلحة محددين؛
 - ضرورة أن تستجيب اللجنة لدعوة وثيقة إصلاح اللجنة إلى وضع "آلية مبتكرة" لمساعدة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على معالجة مسألة ما إذا كان أهداف الأمن الغذائي والتغذية تتحقق؛
 - وأن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد عملها في عام 2013 على نحو ما هو مبين في الفقرة 9 وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة في دورتها الأربعين.

1- لقد حددت وثيقة إصلاح اللجنة أحد أدوار اللجنة على النحو التالي:

تعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على المستويات كافة

(2) من الواجب أن تساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأشد فعالية. وسيطلب ذلك استحداث آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم نحو الأهداف والتدابير المعتمدة مع مراعاة الدروس المستخلصة من اللجنة السابقة للأمن الغذائي العالمي ومحاولات الرصد الأخرى. ومن الواجب أن تُراعى تعليقات كل الجهات صاحبة الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي وأن تستفيد الآليات الجديدة من الهياكل القائمة. (الفقرة 2-6 من الوثيقة (CFS:2009/2 Rev.2).

2- وقام المكتب، خلال اجتماعه في 20 يناير/كانون الثاني 2012، بإنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية معنية بالرصد (مجموعة العمل) لإسداء المشورة بشأن كيفية الاستجابة لهذا الطلب. ولدى وضع اختصاصاتها ونطاق عملها، حددت مجموعة العمل المجالات التالية التي تقتضي الرصد:

(أ) الحالة والاتجاهات السائدة في انعدام الأمن الغذائي في العالم. ويجري الاضطلاع بذلك عن طريق الوكالات الإنمائية ووكالات البحوث باستخدام مؤشرات مختلفة، (لا سيما منشور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) السنوي "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" الذي يزود اللجنة بمعلومات بشأن اتجاهات نقص التغذية)؛

(ب) استعراض الإجراءات والمبادرات التي تعالج قضايا الأمن الغذائي والتغذية، (وإن رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، ضمن جملة أمور أخرى، موضوعة لمعالجة ذلك) الوثيقة CFS: 2010/3 "رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري"؛

(ج) تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي، مثل متابعة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، بالإضافة إلى تلك التي قد تنشأ عن العمل الجاري من قبيل العملية التشاورية لوضع مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تعزز الأمن الغذائي.

(د) تقييم فعالية إصلاح لجنة الأمن الغذائي في شموليتها وبناء التوافق في الآراء بشأن حوكمة الأمن الغذائي والتغذوي على المستويات الوطنية والإقليمية الفرعية والعالمية، ونهجها المستندة إلى الأدلة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية؛

3- عملت مجموعة العمل بالاشتراك مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية ببرنامج العمل والأولويات التي تضع برنامج العمل متعدد السنوات والإطار المستند إلى النتائج للجنة لمعالجة النطاق الأوسع لرصد فعالية اللجنة وتأثيرها. وإن مسألة الرصد معقدة جدا وقد انبثقت مجموعة واسعة من الآراء، منها:

- تكون مساءلة اللجنة بالأساس، نظرا إلى أنها ليست هيئة قائمة على التنفيذ، عند مستوى إنجازاتها، أي أن إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية يعتبر التزاما يمكن للجنة نفسها رصده بسهولة؛
- لا يمكن عمل اللجنة في إصدار الوثائق فحسب بل في ضمان إمكانية الوصول إلى هذه الوثائق وتوفير الدعم المناسب للبلدان الأعضاء من أجل تحقيق اتساق السياسات وأثر إيجابي على الأمن الغذائي والتغذية؛
- ينبغي تقييم أثر أنشطة اللجنة، على الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المبتكرة؛
- ينبغي للجنة رصد فعالية إصلاحها وعملها والآثار المترتبة عن إجراءاتها.

4- ووافق مجموعة العمل على أن ولايتها تمثلت بالأساس في اقتراح إطار وعمليات لرصد وتقييم تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذتها اللجنة في سياق الإطار المستند إلى النتائج، عند الانتهاء منه. وعلى هذا الأساس أعد مشروع اختصاصات مجموعة العمل.

5- وريثما توضع اللمسات الأخيرة على الإطار المستند إلى النتائج، وضعت مجموعة العمل إطارا أوليا لتعقب القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة والثلاثين المتمثلة في مصفوفة من قرارات اللجنة التي يتعين رصدها، ومستويات مختلفة من التنفيذ والآليات الممكنة للرصد، والجهات الرائدة، والشركاء المحتملين، والمعالم البارزة.

6- وفي هذا السياق، تكمن الصعوبة في أن القرارات المتخذة حتى الآن لم يتم توضيحها في غالب الأحيان بطريقة تُمكن من إجراء الرصد. لذلك يوصي المكتب أن تقوم اللجنة، في المستقبل، بالتمييز بين التوصيات ذات الطابع العام والقرارات التي ينبغي رصد تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون المجموعة الأخيرة قابلة للتنفيذ ومشفوعة بإشارة واضحة تكون الجهات الفاعلة أو مجموعات أصحاب المصلحة مسؤولة عن تنفيذها، على سبيل المثال، الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومراكز البحوث والمجتمع الدولي (على المستوى العالمي)، والهيئات الإقليمية والبلدان الأعضاء، وغيرها. ولوحظ أيضا أنه ينبغي وضع آلية لضمان إدراك جميع الوكالات القائمة على تنفيذ قرارات اللجنة لأدوارها، مباشرة بعد دورة اللجنة من أجل كفاءة تنفيذ قرارات اللجنة في الوقت المناسب وملكية أوسع لعملية التنفيذ داخل المنظمات الثلاث التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع.

7- كما أبرزت مجموعة العمل ضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من جهود الرصد السابقة. وأشارت مجموعة العمل إلى أن المحاولات السابقة التي تطلبت إعداد تقارير قطرية ورفعها إلى اللجنة، قد أفرزت نتائج متفاوتة بسبب مجموعة من القضايا بما في ذلك عبء الإبلاغ المفرط على كاهل الحكومات، وعدم كفاية القدرة على إنجاز التقارير، وتوافر البيانات، ومجموعة غير مناسبة من المؤشرات لرصد برامج الأمن الغذائي والتغذية (CFS: 2008/3).

8- وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من العمل لوضع اقتراحات ملموسة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما في عملية الرصد في اللجنة. وعلى وجه الخصوص، بشأن كيفية الاستجابة لدعوة وثيقة الإصلاح إلى إيجاد "آلية

مبتكرة" لرصد المساءلة تستند إلى مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتشرك وتستفيد من الأطر القائمة والشركاء القائمين وتتسم بما يكفي من المرونة لتعود بالفائدة على المستوى العالمي (اللجنة وغيرها)، وعلى متطلبات الإبلاغ والتخطيط الإقليمية/الوطنية/المحلية. وتضمنت الآليات البديلة المقترحة استعراض الأقران والتقييمات المستقلة الدورية ووضع مجموعة من المؤشرات الأساسية واستكشاف الروابط مع المبادرات العالمية الأخرى المتعلقة برصد الأمن الغذائي والتغذية والاستفادة منها، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أجل وضع أنشطة اللجنة الخاصة بالرصد في سياق عالمي.

9- وتشمل الخطوات التالية تشجيع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد على مواصلة معالجة هذا الجانب المعقد ولكن المهم من العمل؛ وعقد حلقة عمل لاستعراض المبادرات العالمية والإقليمية والقطرية القائمة في مجال رصد الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتحديد نهج مبتكرة وفجوات الرصد وإمكانية التعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة والنهج؛ وإنشاء فريق فني لدعم مجموعة العمل.

10- ولذلك، تُلتزم توجيهات اللجنة فيما يتعلق مدى ونطاق الرصد داخل اللجنة.